ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

التعهدات المنسية

إعادة توطين اللاجئين في عالم متعدد الأزمات

إعداد
علي محمد

تحرير
د. شريف عبد الحميد

مقدمة:

يمثل إعادة التوطين فرصـــة ضـــرورية لا غني عنها لصـــالح اللاجئين الهاربين من مخاطر النزاعات المسـلحة والعنف ولم يجدوا في الدول المضـيفة ملاذًا آمنًا، وتفضـي هذه العملية إلى حل دائم للاجئين في بلد ثالث للاجئين غير القادرين على الاندماج محليًا أو العودة إلى وطنهم الأم. وتسمح إعادة التوطين للاجئين بدخول دولة ثالثة بشكل قانوني وآمن. تتضمن إعادة التوطين اختيار اللاجئين ونقلهم من الدولة التي طلبوا فيها الحماية إلى دولة أخرى تقبلهم كلاجئين يحظون بوضـع الإقامة الدائمة. بيد إنه لا يوجد سـوى عدد قليل من الأماكن المتاحة لإعادة التوطين. وتحدد كل دولة بشـكل مسـتقل عدد أماكن إعادة التوطين والدول التي تســتقبل اللاجئين منها. وفي كل عام، يتجاوز عدد الأشـــخاص الذين يرغبون في إعادة التوطين الأماكن المتاحة بشـكل كبير للغاية. ورغم إن إعادة التوطين ليس حقًا وليس متاحًا لكل شـخص مُنح وضـع اللاجئ. فإن الدول مرتفعة الدخل تعهدت في السـنوات الماضـية بخطط لإعادة توطين اللاجئين لديها ومنحهم الحماية بالتعاون مع المفوضـــية الســـامية لشـــؤون اللاجئين ولتنفيذ الاتفاق العالمي بشـــأن اللاجئين. ومع ذلك لم تفي هذه الدول بوعودها، وظلت هناك فجوة بين احتياجات إعادة التوطين التي تقدرها المفوضـية السـامية لشـــؤون اللاجئين وبين التزامات الدول التي تتعهد بإعادة التوطين. ففي عام 2022 قبلت 24 دولة فقط من الدول الأعضـــاء طلبات إعادة توطين اللاجئين من لاجئين من 84 دولة وفي الوقت الذي كان هناك 1.5 مليون لاجئ في حاجة إلى إعادة التوطين لم يعاد توطين إلا 7% منهم[1]. وقدرت المفوضـية السـامية لشـؤون اللاجئين احتياجات إعادة التوطين العالمية في عام 2024 بنحو 2.4 مليون لاجئ ومع مرور أكثر من 90 يومًا تسـير عمليات إعادة التوطين بوتيرة بطيئة للغاية[2]. وبحســب البيانات المتاحة فإن ثمة ارتفاع قياســي في احتياجات إعادة التوطين العالمية عاما بعد الأخر، ففي عام 2023 قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين احتياجات إعادة التوطين العالمية بأكثر من 2 مليون، وهو زيادة عن نفس الاحتياجات العالمية لإعادة التوطين التي قدرت بنحو 1.4 مليون في عام 2022. وتمثل إحصـــائيات 2023 زيادة بنسبة 36 % مقارنة بالاحتياجات الخاصة بإعادة التوطين في عام 2022.

وتعد إعادة التوطين بمثابة عملية مُفيدة للاجئين فهي تمنحهم فرصـة أخري للحصـول على مسـتوي معيشـي لائق بما في ذلك سـكن لائق، والاندماج في مجتمعات تعترف بحقوقهم، وبالنسـبة للدول فإن إعادة التوطين فرصـة لإظهار التضـامن الدولي مع الدول والأشـخاص

[1] REFUGEE RESETTLEMENT FACTS, UNCHR, . https://www.unhcr.org/us/sites/en-us/files/legacy-pdf/639929dd4.pdf
[2] GLOBAL APPEAL, UNHCR, https://tinyurl.com/bdd9vf6b

الآخرين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وبالنسبة للمجتمعات المستقبلة، تسمح إعادة التوطين بالاستقبال والدمج الفعالين للاجئين المعترف بهم. غالبًا ما يزدهر اللاجئون ويساهمون بشكل واسع في مجتمعاتهم، وبناء أسرهم، والحصول على الجنسية. وثمة ثلاثة حلول تقليدية عملت عليه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ناحية اللاجئين، وهي أما العودة الطوعية للدول الأصلية أو الاندماج في بلد اللجوء أو إعادة التوطين في دولة ثالثة، ومن منطلق تقاسم المسؤولية ناحية اللاجئين تعهدت الدول مرتفعة الدخل بقبول أعداد من اللاجئين من خلال برامج إعادة التوطين مع ذلك تظل هناك فجوة بين الاحتياجات العالمية الذي تقدرها المفوضية وبين الواقع على الأرض، فعلي سبيل المثال؛ تعهدت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بإعادة توطين أكثر من 20 ألف لاجئ في عام 2022[3]. ومع ذلك، تمت إعادة توطين أكثر من 16 ألف شخص فقط في النهاية وحتى هذه التعهدات وإن نفذت بشكل كامل فهي لا تغطي احتياجات إعادة التوطين العالمية فعلي سبيل المثال؛ فإن اللاجئين الذين أعيد توطينهم في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2022 يمثلون 1.1% فقط من احتياجات إعادة التوطين على المستوي العالمي. وفي الولايات المتحدة لم تعود عمليات إعادة التوطين إلي ما كانت عليه قبل عام 2017 ولم تصل للمتوسط السنوي لعمليات إعادة التوطين وظلت الولايات المتحدة في السنوات الثلاثة الأخيرة بعيدة عن إعادة 70 ألف لاجئ سنويا وهو متوسط إعادة التوطين في الولايات المتحدة.

يبقى توفير فرصة إعادة التوطين آلية حاسمة لضمان حماية الأشخاص الأكثر تعرضاً للخطر أو من ذوي الاحتياجات المحددة والتي لا يمكن تحقيقها في البلد الذي طلبوا فيه الحماية. ويوجد ست معايير للاجئين الذين يتاح لهم التقديم في برامج إعادة التوطين وهم النساء المعرضات للخطر؛ الأطفال المعرضون للخطر؛ الناجون من العنف والتعذيب؛ الأفراد المعرضون لمخاطر أمنية؛ والأفراد المعرضون لخطر الاضطهاد؛ والأفراد ذوي الحالات الطبية الحرجة.

وثمة مبادرات مبتكرة وحلول اضافية لتعزيز نظام إعادة التوطين مثل المسارات التكميلية وهي آلية يمكن للاجئين من خلالها الحصول على الحماية ولكنها تختلف عن عملية إعادة توطين اللاجئين الرسمية المخول بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وعادة ما تنطوي على معايير قبول محددة، بصرف النظر عن وضع اللاجئ، والتي يجب على اللاجئين التمتع بها للوصول إليها. ويدخل ضمن المسارات التكميلية ثلاث فئات: المسارات الإنسانية، والمسارات القائمة على المهارات، والمسارات المجتمعية. قد تشمل المسارات

[3] Seven Priorities to Expand Resettlement and Safe Pathways to Europe, https://tinyurl.com/4cudxm8x

التكميلية الإنسانية برامج القبول الإنساني، والتأشيرات الإنسانية، ولم شمل الأسرة. تشمل المسارات التكميلية القائمة على المهارات فرص الهجرة على أساس التوظيف أو التعليم، مثل الوظائف أو المنح الدراسية المقدمة للاجئين المؤهلين تأهيلا جيدا. أما المسارات التكميلية المجتمعية هي بمثابة مبادرات يمكن من خلالها للمواطنين أو المجموعات المجتمعية أو المنظمات غير الربحية رعاية اللاجئين بشكل فردي ولكن حتى هذه المسارات التكميلية والتي لا تعد بديلا عن برامج إعادة التوطين الحكومية لا تستقطب أعدادًا كبيرة من اللاجئين. دفع كل ما سبق مؤسسة ماعت لمحاولة تحليل تعهدات الدول مرتفعة الدخل والاقتصادات الكبري التي أبدت وعودهًا لصالح إعادة التوطين للخروج بنتائج وتوصيات لتعزيز برامج إعادة التوطين واستغلت مؤسسة ماعت إشارة المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق لمسألة "إعادة التوطين" لتطرح هذه المسألة الحاسمة. وتُطلق مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذا التقرير على هامش **الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان** ويركز التقرير علي التعهدات التي أبدتها الدول لإعادة توطين اللاجئين ومدي تنفيذ هذه الدول لتعهداتهًا ويركز القسم الأول من التقرير علي التوزيع القطري والجغرافي لاحتياجات إعادة التوطين والقسم الثاني علي تعهدات الدول الاقتصادية العشرة الكبري في إعادة التوطين والقسم الثالث علي البعد الجنساني في عمليات إعادة التوطين بينما يركز القسم الرابع والأخير علي التحديات التي تواجه إعادة التوطين.

أولا: التوزيع القطري والجغرافي لاحتياجات إعادة التوطين

تتباين احتياجات إعادة التوطين قطريا وجغرافيًا، فتأتي الدول التي تزخر بالتوترات والنزاعات المسلحة في مقدمة الدول التي يُستدعي اللاجئين الفارين منهًا إلى إعادة التوطين، وثمة علاقة طردية بين النزاعات المسلحة وارتفاع احتياجات إعادة التوطين. فقطريًا مثل اللاجئون السوريون في عام 2023 وللسنة السابعة على التوالي، بأكثر من 777 ألف شخص، السكان الذين لديهم أعلى احتياجات إلى إعادة التوطين على مستوى العالم. وهو ارتفاع بنسبة 27% في احتياجات إعادة التوطين للسوريين خلال عام واحد[4]. ووفقا للبيانات ذات المصداقية فإن اللاجئين من أفغانستان يمثلون ثاني أعلي مستوى لاحتياجات إعادة التوطين[5]، ومن ثم

[4] GLOBAL RESETTLEMENT UNHCR PROJECTED NEEDS, UNCHR, https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/62b18e714.pdf

[5] IRC: New research reveals the EU's "staggering neglect" of Afghan refugees, https://www.rescue.org/uk/press-release/irc-new-research-reveals-eu-staggering-neglect-afghan-refugees

اللاجئون من جنوب السـودان[6] وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأخيرا من ميانمار[7]، ومن الملاحظ إن جميع هذه الاحتياجات تأتي من دول أما أنها بها صـراعات مسـلحة أو توترات أو في مراحل ما بعد الصـراع[8]. ويُبين الشـكل أدناه احتياجات إعادة التوطين في الخمسـة دول ذات النسب الأعلى.

الشكل الأول: احتياجات إعادة التوطين قطريًا

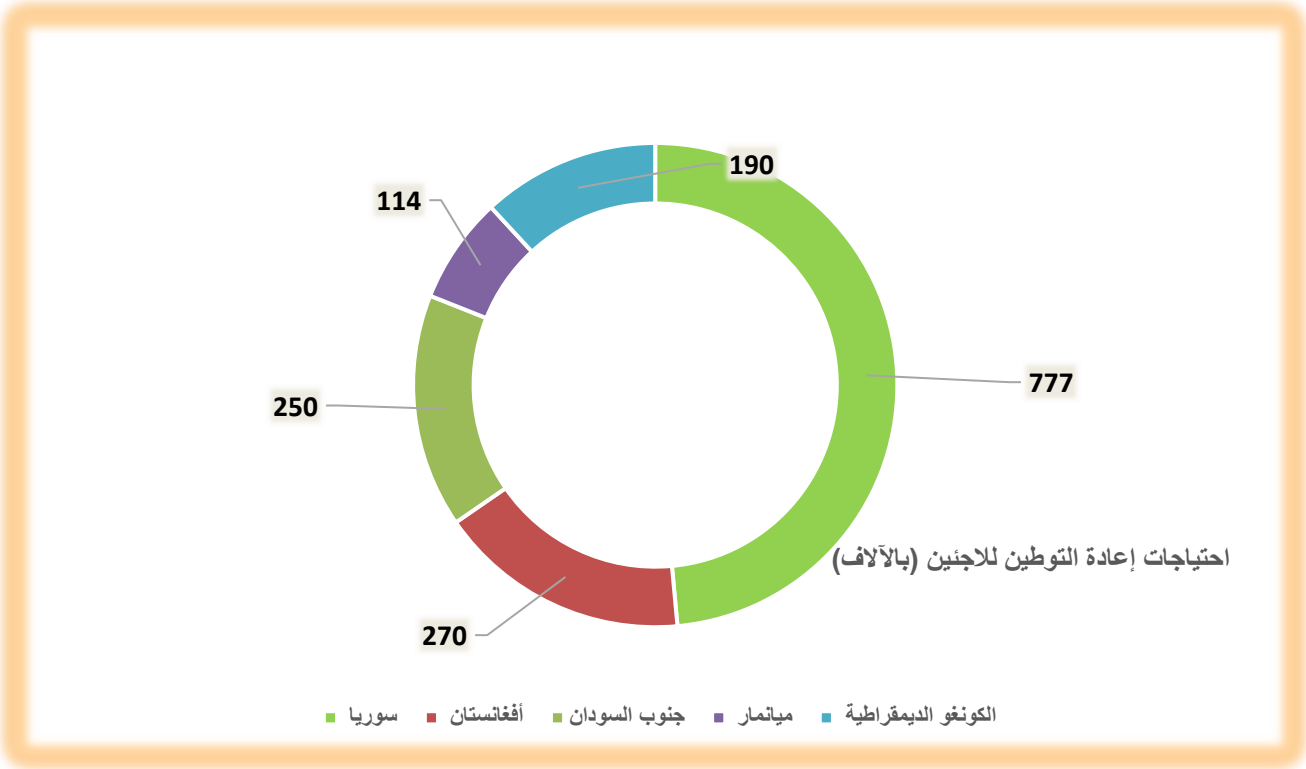

وتأتي القارة الأفريقية في مقدمة المناطق الجغرافية التي يتطلب اللاجئين منها إعادة التوطين بنحو 662 ألف، مدفوعة باحتياجات اللاجئين في الكونغو وأفريقيا الوسـطي والصـومال والسـودان وعدم الاسـتقرار في بلدان مثل إثيوبيا وتشـاد ونيجيريا وجنوب السودان؛ وتدفقات الهجرة والمحفوفة بالمخاطر في منطقة الساحل. يليها منطقة الشرق الاوسـط بنحو 463 ألف والقارة الأوروبية بواقع 417 ألف[9] مدفوعة بالنزاعات المسـلحة

[6] Global Humanitarian Overview 2024, . https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2024/article/regional-refugee-response-plans-0

[7] الاحتياجات العالمية لإعادة توطين اللاجئين سترتفع بشكل حاد العام المقبل، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/62b18da44

[8] UNHCR: Global refugee resettlement needs grow in 2024, https://www.unhcr.org/news/press-releases/unhcr-global-refugee-resettlement-needs-grow-2024

[9] Ibid

والتوترات العرقية في اليمن والسـودان وسـوريا. وتأتي أوروبا بعد ذلك نتيجة لفرار آلاف من النازحين الأوكران والذين يحتاجون إلى إعادة التوطين في دول ثالثة. ومن ثم أسـيا والمحيط الهادي وأخيرًا منطقة الأمريكيتين. وفي الجدول الأول أدناه احتياجات اللاجئين وفقا لكل منطقة جغرافية مقدرة بالآلاف.

المنطقة الجغرافية	الأشخاص (بالألاف)
افريقيا	662
الشرق الأوسط	463
أوروبا	417
اسيا والمحيط الهادي	383
الأمريكيتين	77.8

وبالنظر إلى الجدول السـابق؛ يتضـح التقاطع الواضـح بين النزاعات المسـلحة الدولية وغير الدولية وبين النازحين وما يتبعها من زيادة أعداد اللاجئين ومن ثم ارتفاع احتياجات إعادة التوطين، ويلاحظ أيضـا إن القارة الأوروبية تأتي في مكانة متقدمة ويعود ذلك بالأسـاس إلى استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وقبل الحرب وما تبعها من حاجة السكان في أوكرانيا إلى إعادة التوطين في دول أخري وقبل الحرب كانت أوروبا في قاع الاحتياجات المتعلقة بإعادة التوطين. وتظل إعادة التوطين الأداة الرئيسـية للمجتمع الدولي لتوفير الحماية والحلول الحاسمة للاجئين الأكثر عرضة للخطر. بما يتفق مع أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتظل إعادة التوطين بمثابة حل سحري لمشكلة اللاجئين المعرضين للخطر والذين يعانون من أوضـاع الضـعف في الدول المضـيفة مع ذلك فإن تبعات وباء كوفيد 19 والتعهدات غير الكافية تعني أن إجمالي إعادة التوطين في السنوات الثلاثة الأخيرة على الأقل كانت أقل بكثير من الوعود المقطوعة[10]. وحتى مع زيادة الحصـص الحكومية والتعهدات المعنية بإعادة التوطين إلا إنها ظلت غير كافية ولا تتوافق مع الاحتياجات العالمية وفي كثير من الأحيان كان قبول اللاجئين في برامج إعادة التوطين أقل بكثير من التعهدات.

[10] Global resetlement in 2023, unhcr, page 20 https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/62b18e714.pdf

ثانيا: مساهمات الاقتصادات العشرة الكبري في عمليات إعادة التوطين

بموجب التعهدات التي قطعتها الدول مرتفعة الدخل ذات الاقتصادات القوية، فإن عليها التزامات بإعادة توطين اللاجئين الذين لم يتوافر لهم الاندماج المحلي في الدول المضيفة، ويحلل هذا الجزء الفرعي من التقرير مساهمات الاقتصادات العشرة الكبري وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لعام 2024 والدول مرتفعة الدخل في إعادة التوطين[11]وفي السنوات العشرة الماضية لم تستضيف البلدان ذات الدخل المرتفع قط أكثر من 19% من اللاجئين. وفي عام 2022، استضافت البلدان المرتفعة الدخل 26% من اللاجئين فقط. وتعد هذه زيادة كبيرة عن السنوات السابقة، وذلك بسبب استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الأوكرانيين الذين يقيمون بشكل كبير في الدول الأوروبية. وتستضيف الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل 76% من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وغالبًا ما يواجهون صعوبات محلية تجعل ثمة عقبات ماثلة أمام توفير الحماية لهم[12]. ومن بين الاقتصادات العشرة الكبري وفقا لصندوق النقد الدولي ثلاث دول من الاتحاد الأوربي مع ذلك أعادت دول الاتحاد الأوروبي توطين 16695 لاجئاً - أي 1.1% فقط من الاحتياجات العالمية لإعادة التوطين فقط في عام 2022 وفي الجدول أدناه الاقتصادات العشري الكبري وفقا لبيانات صندوق النقد قياسًا على الناتج المحلي الإجمالي.

م	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي(تريليون)
1	الولايات المتحدة	27.9
2	الصين	18.5
3	المانيا	4.7
4	اليابان	4.3
5	الهند	4.1
6	المملكة المتحدة	3.6
7	فرنسا	3.2
8	ايطاليا	2.3
9	البرازيل	2.3
10	كندا	2.2

[11] The top 10 largest economies in the world in 2024, Forbes, https://www.forbesindia.com/article/explainers/top-10-largest-economies-in-the-world/86159/1

[12] What is refugee resettlement?, https://www.rescue.org/eu/article/what-refugee-resettlement

1. الولايات المتحدة الأمريكية

تراجعت وتيرة إعادة التوطين في الولايات المتحدة، في السـنوات الماضـية وفقا لأولويات رؤسـاء الولايات المتحدة، في حين كان متوسـط إعادة التوطين 73 ألف منذ اعتماد برنامج إعادة التوطين في الولايات المتحدة في سبعينات القرن الماضي، إلا إن وتيرة إعادة التوطين تراجعت في السـنوات الأربعة الأخيرة وفي الشـكل أدناه اللاجئين الذين أعيد توطينهم في الفترة من 2021 وحتى 2023.

الشكل الثاني: اللاجئين المعاد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثلاث سنوات

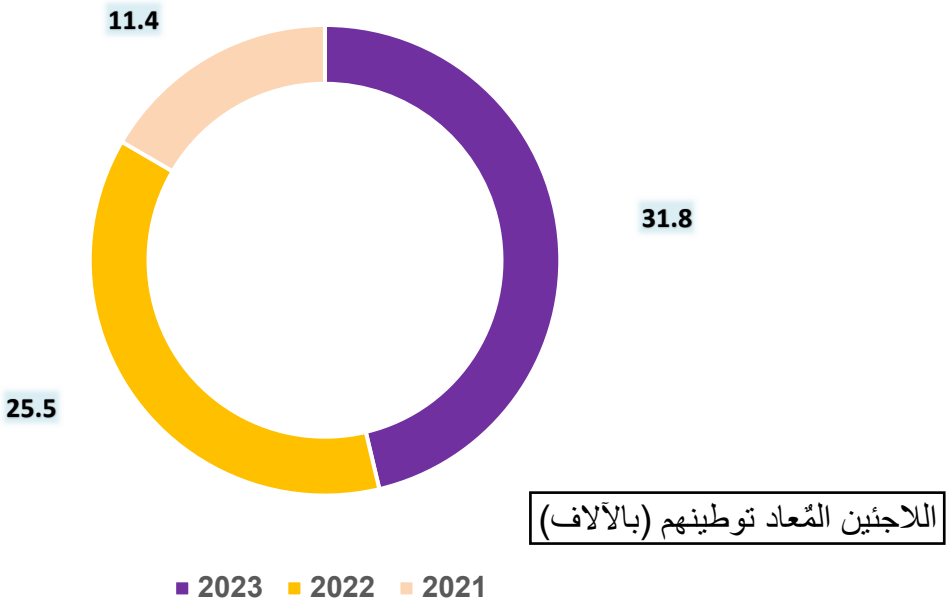

يُلاحظ من الجدول السـابق إن فترة الرئيس الأمريكي السـابق دونالد ترامب كانت أقل السـنوات الذي اعتمد فيها اعادة التوطين وهو ما ينذر بمخاطر لتراجع هذه الأعداد، حال فوز الأخير في الانتخابات الرئاسـية المقرر لها في نوفمبر 2024 وفي كافة الأحوال وبالاسـتناد إلى البيانات أعلاه لم تصـل الولايات المتحدة في السـنوات الثلاثة الأخيرة والمقصـود بها في الفترة من 2021 وحتى 2023 للمتوسـط المقدر بنحو 72 ألف سـنويًا لإعادة توطين اللاجئين. وعند تولي الرئيس بايدن الرئاسـة تعهد بإعادة برنامج إعادة توطين اللاجئين في الولايات

المتحدة لما كان عليه قبل ســلفه ترامب، ورغم ارتفاع مســتويات إعادة التوطين بعد ذلك فقد قبلت الإدارة عددًا أقل بكثير من اللاجئين مقارنة بما قبل عام 2017.

وثمة ملاحظة أخري جديرة بالإشــارة ترتبط اعداد إعادة التوطين وتتقاطع مع طلبات اللجوء المقبولة على ســبيل المثال في عام 2021 حصــل أكثر من 11 ألف على إعادة توطين في الولايات المتحدة وهي أعداد قليلة للغاية مقارنة بباق السنوات نظرًا لإنه في العام نفسه لم يحصـل سـوي 17700 ألف شـخص على اللجوء وهو أقل عدد منذ تمت الموافقة على 13800 طلب لجوء في السنة المالية في عام 1994. وتأمل مؤسسة ماعت أن تعيد الولايات المتحدة برنامج إعادة التوطين من خلال زيادة أعداد الأشــخاص المقبولين في برامج إعادة التوطين تدريجيا حتى الوصول إلى المتوسط السابق والذي يقدر بنحو 72 ألف سنويا.

2. الصين

لا تتوافر إحصائيات واضحة للأشخاص الذين تعيد الصين توطينهم على أراضيها وقد وقعت الصـين وثيقتين دوليتين رئيسـيتين حول قضـايا اللاجئين في سـبتمبر 1982: اتفاقية عام 1951 بشـأن وضـع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 بشـأن وضـع اللاجئين. وعلى الرغم من أن الصـين وقعت على هذه الاتفاقيات، إلا أنه لا يوجد لديها حتى الآن تشـريعات رسـمية أو أحكام إدارية بشـأن إتاحة اللجوء. بشـكل عام، تتمتع المفوضـية بإمكانية الوصـول إلى طالبي اللجوء في بكين وتجري فحصًـا لوضـع اللاجئ. يُسـمح للأشـخاص الذين تم تحديدهم كلاجئين بموجب ميثاق المفوضية بالبقاء في الصين مؤقتًا بينما تسعى المفوضية إلى إيجاد حلول دائمة لهم في بلد ثالث من خلال إعادة التوطين.

يُلاحظ إن الصـين تعيد توطين الأشـخاص الهاربين من النزاعات القريبة جغرافيا منها خلال عامي 1978 و1979، نزح ما يقرب من 260 ألف لاجئ فيتنامي، معظمهم من أصـل صـيني، من بلادهم إلى الصـين. منحتهم السـلطات الصـينية وضـع اللاجئ وأعادت توطينهم في سـتة مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم في جنوب الصــين وفي ســنوات 1981 و1982 علي التوالي قدمت الصــين فرص إعادة التوطين لـــ 2500 لاجئ من لاوس وعدد صــغير من اللاجئين الكمبوديين من مخيمات اللاجئين في تايلاند وما دون ذلك لا توجد برامج حكومية لإعادة التوطين في الصين.

3. ألمانيا

خططت ألمانيا لإعادة توطين 6500 من خلال برنامج إعادة التوطين والقبول الإنساني ولم تنجح في تحقيق الهدف، وقبلت المانيا قبلت ألمانيا 2,196 لاجئًا من خلال برامج إعادة التوطين والقبول الإنساني في النصف الاول من2023[13] ووصل عدد اللاجئين المُعاد توطينهم في ألمانيا في نهاية 2023 نحو 4110 أشخاص يبحثون عن الحماية من خلال إعادة التوطين، ونظام القبول الإنساني مع تركيا وبرامج اللاجئين التي تديرها الولايات الألمانية[14]. وفي كل الأحوال هو انخفاض عن الأشخاص الذين أعيد توطينهم في عام 2022 والذين وصل عددهم نحو 4775 شخص[15]. وتخطط للاستمرار في تحقيق هدف توفير 6,500 مكان بحلول نهاية عام 2023. وتقدم المفوضية المشورة والدعم للسلطات في هذه المبادرات. وفي كل الأحوال لم تصل ألمانيا حتى الآن للهدف المتمثل في إعادة توطين أكثر من 6 آلاف شخص سنويًا من خلال برامج إعادة التوطين الحكومية وفي الشكل الثالث أدناه اللاجئين الذي جري توطينهم في عامي 2022 و2023.

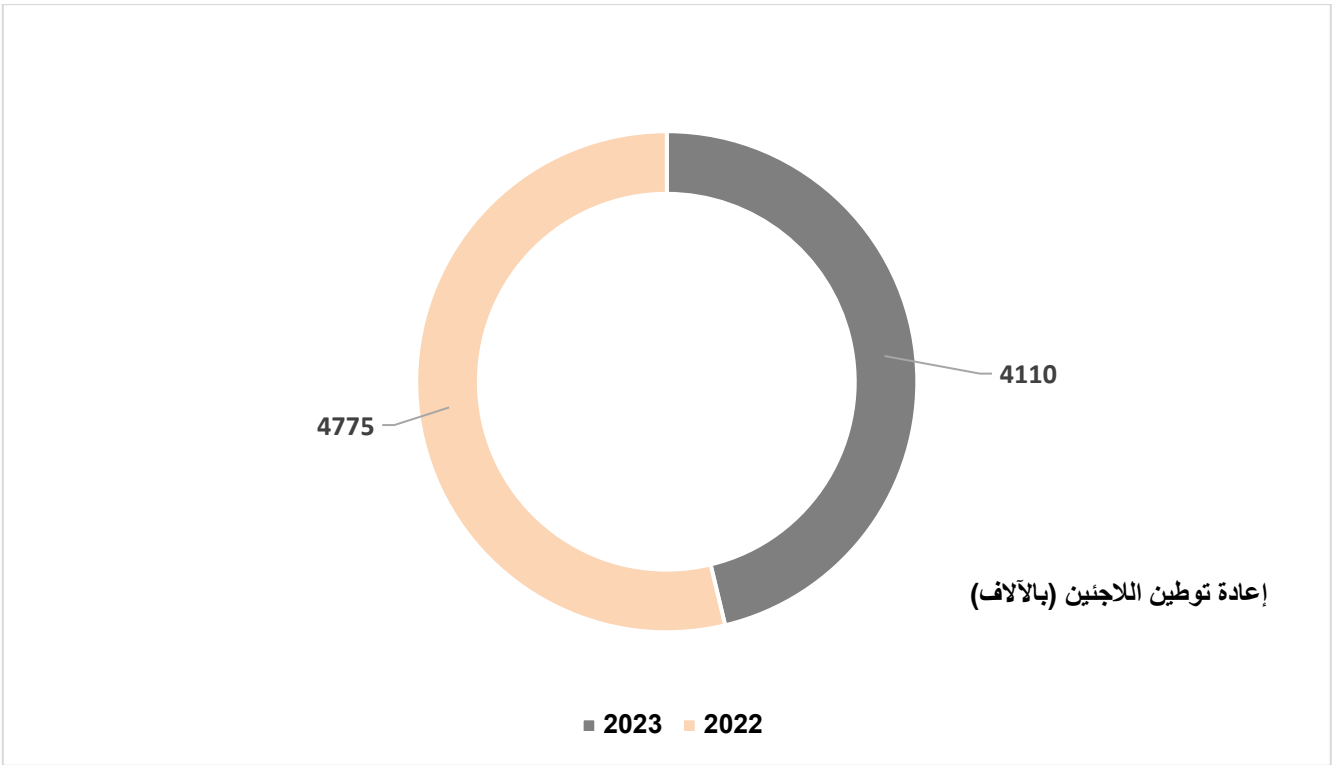

[13] GERMANY FACT SHEET, https://www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/sites/27/2024/02/Bi-annual-fact-sheet-2023-09-GERMANY.pdf
[14] Refugees and Asylees in the United States, https://www.migrationpolicy.org/article/refugees-and-asylees-united-states
[15] Data on resettlement activities in 2022, https://euaa.europa.eu/sites/default/files/publications/2023-07/AR2023_factsheet18_data_resettlement_EN.pdf

4. اليابان

في عام 2010، بدأت اليابان برنامج إعادة التوطين في دولة ثالثة، وكان البرنامج آنذاك الأول من نوعه في آسيا، بحصة تبلغ 60 لاجئًا من الدول الآسيوية. لكن يعد البرنامج محدودا للغاية ورغم إنه من المفترض أن تقبل اليابان 60 لاجئ سنويا بموجب برنامج إعادة التوطين لكن لم يتم إعادة توطين إلا 229 لاجئ منذ عام 2010 وحتى 2022. رغم ذلك هناك العديد من البرامج التي تقدمها حكومة اليابان وبعض الجهات الخاصة التي تستهدف بعض اللاجئين السوريين بما في ذلك الأردن ولبنان للاستقرار في اليابان من خلال فرص المنح الدراسية[16].

5. الهند

ليس لدى الهند برنامج حكومي رسمي لإعادة توطين اللاجئين بالمقارنة ببعض الدول الأخرى. مع ذلك توفر الهند في المقام الأول اللجوء للاجئين، وخاصة أولئك الفارين من البلدان المجاورة مثل أفغانستان، وميانمار، والتبت، ودول أخري. مع ذلك خلال الخط الساخن الذي وفرته المفوضية السامية في الهند استفسر أكثر من ألف شخص في عام 2021 لطلب التسجيل كلاجئي وإعادة التوطين[17]

6. المملكة المتحدة

في عام 2019 تعهدت المملكة المتحدة بإعادة توطين 5 آلاف سنويًا مع ذلك لم تف بتعهداتها حتى الآن ومع ذلك بذريعة تبعات فيروس كورونا ارجئ برنامج إعادة التوطين ومنذ إطلاق التعهدات وحتى تاريخ نهاية 2023 أعيد توطين 2543 لاجئ فقط أي ما يقارب نصف التعهدات في عام واحد فقط. وهذا لا يرقى إلى مستوى الوفاء بتعهد المملكة المتحدة[18]. يضاف هذا الفشل في تعهدات إعادة التوطين إلى التعهدات السابقة وعلى سبيل المثال في سبتمبر 2015، تعهد رئيس وزراء المملكة المتحدة بإعادة توطين 20 ألف لاجئ بحلول عام 2020 ومع ذلك لم يدخل هذا التعهد حيز النفاذ.

في أغسطس 2021، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن خطة جديدة لإعادة التوطين اعتزمت بموجبها إعادة توطين 5000 شخص في السنة الأولى. وحتى سبتمبر 2022. لم تفي المملكة المتحدة بتعهداتها ناحية إعادة توطين اللاجئين من أفغانستان. وفي فبراير 2024

[16] https://help.unhcr.org/japan/resettlement/

[17] UNHCR India Factsheet - May 2022, UN High Commissioner for Refugees, https://reliefweb.int/report/india/unhcr-india-factsheet-may-2022

[18] What are safe routes in the UK? Four common myths explained, International Rescue Committee – UK, https://www.rescue.org/uk/article/what-are-safe-routes-uk-four-common-myths-explained

مُنع أفراد من القوات الخاصة الأفغانية الذين قاتلوا بجانب القوات الخاصة البريطانية من الانتقال للعيش في بريطانيا، بعد استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان، وقد أظهرت وثائق أن القوات الخاصة في المملكة المتحدة رفضت الطلبات على الرغم من أن بعضها يحتوي على أدلة دامغة على الخدمة إلى جانب الجيش البريطاني. ورافقت قوات الكوماندوز الأفغانية القوات الخاصة البريطانية في أخطر المهام القتالية في أفغانستان. وقال وزير القوات المسلحة البريطانية هيبي، في شهادة أمام البرلمان إن طلبات إعادة التوطين المقدمة من أعضاء القوات الخاصة الأفغانية قد تم رفضها جزئيا[19]، ووفقا لشهادة المحامين الذين عملوا على دعم الأعضاء السابقين في القوات الأفغانية في طلباتهم إن هناك زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين تم رفض إعادة توطينهم في بريطانيا[20]. جدير بالذكر أعضاء قوات النخبة كانوا مؤهلين للتقدم بطلب لإعادة التوطين في بريطانيا بموجب برنامج سياسة إعادة التوطين والمساعدة الأفغانية، لكن تم رفض طلبات أكثر من 2000 شخص.

كما فشلت حكومة المملكة المتحدة في توفير الحماية للأفغان. على الرغم من تعهدها في عام 2021 بإعادة توطين 20 ألف شخص من خلال برنامج إعادة توطين المواطنين الأفغان، إلا أنه لم يجلب غير عدد قليل جدًا من الأشخاص إلى إعادة التوطين في المملكة المتحدة منذ عمليات الإجلاء الأولية وتظهر الإحصائيات المتاحة حتى سبتمبر 2023، أن 234 شخصًا فقط تمكنوا من الوصول إلى إعادة التوطين[21]. ورغم إن المملكة المتحدة بلد مهيئ لإعادة توطين اللاجئين باعتبارها من الدول مرتفعة الدخل واقتصاد قوي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلا أن الدولة دخلت مع دول أخري غير مهيئة لاستقبال اللاجئين مثل رواندًا وذلك للحد من أعداد اللاجئين لديهًا وإعادة توطينهم في الدولة الأفريقية. وفي نوفمبر 2023 أكدت المحكمة العليا في المملكة المتحدة إن الاتفاق الثنائي بين المملكة وبين رواندا القاضي بترحيل طالبي اللجوء الذين يصلون المملكة المتحدة إلي رواندًا غير قانوني[22]، واضافت إن رواندًا بلد غير آمن للاجئين وطالبي اللجوء، مع ذلك واصلت الحكومة خطواتهًا من أجل توقيع اتفاق جديد بين الدولتين، وفي 5 ديسمبر 2023 وقع وزير الداخلية في المملكة المتحدة وفي دولة رواندًا علي اتفاق جديد بالفعل[23]، جدير بالذكر إنه وصل أكثر من 29 ألف من طالبي اللجوء والمهاجرين إلي

[19] Special forces blocked UK resettlement applications from elite Afghan troops, bbc, https://www.bbc.com/news/uk-68332923

[20] UK blocked resettlement applications from elite Afghan troops, https://www.tehrantimes.com/news/495150/UK-blocked-resettlement-applications-from-elite-Afghan-troops

[21] MYTH: The UK Government safe routes are functional and work in practice, https://www.rescue.org/uk/article/what-are-safe-routes-uk-four-common-myths-explained

[22] توقيع اتفاق جديد بين المملكة المتحدة ورواندا لترحيل طالبي اللجوء، مهاجر نيوز، https://tinyurl.com/zstb47pd

[23] المصدر السابق ذكره

بريطانيا في عام 2023، مقارنة بنحو 40 ألف في عام 2022 وهو ما يؤكد استمرار سياسات معاداة المهاجرين في المملكة المتحدة وقد وصفت وزيرة الهجرة توافد اللاجئين إلي المملكة المتحدة بالغزو[24] وهو ما يزيد من خطابات الكراهية وكره الأجانب ضد المهاجرين، وبموجب الاتفاق السابق، ينتظر اللاجئين وطالبي اللجوء وملتمسي اللجوء الترحيل إلي رواندًا أو مواجهة الطرد غير القانوني بما يخالف المادة 13 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

7. فرنسا

لا يوجد برنامج إعادة توطين في فرنسا مع ذلك تُطلق فرنسا تعهدات لاستقبال اللاجئين وإعادة توطينهم[25]، كما التزمت بإعادة التوطين لحوالي 100 أسرة سنويًا بموجب اتفاقية إطارية وقعتها فرنسا مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام 2008[26]. ورغم التزام فرنسا بإعادة توطين 5000 شخص في عام 2022[27]، الا إنها لم تعيد توطين سوي 3200 شخص بحلول نهاية 2022 وظلت هناك فجوة بين التعهدات التي تبديها فرنسا في إطار إعادة التوطين وبين الطلبات المقبولة[28]. ويبين الشكل أدناه اللاجئين المعاد توطينها في الفترة من 2023 وحتى 2020.

الشكل الرابع: إعادة توطين اللاجئين في فرنسا موزعة علي اربع سنوات

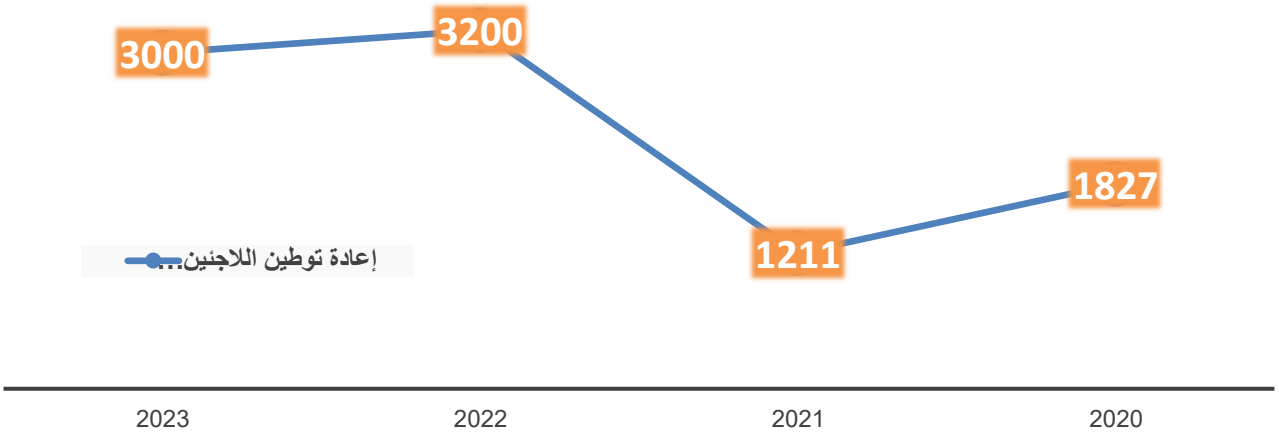

[24] U.K. minister under fire for calling migrants an 'invasion', https://www.ctvnews.ca/world/u-k-minister-under-fire-for-calling-migrants-an-invasion-1.6133688
[25] Resettlement, France, https://help.unhcr.org/france/en/la-reinstallation/
[26] Resettlement Data Finder (RDF), https://rsq.unhcr.org/en/#1HGo
[27] ACCESS TO THE TERRITORY AND PUSH BACKS, https://asylumineurope.org/reports/country/france/asylum-procedure/access-procedure-and-registration/access-territory-and-push-backs/
[28] Country Report: France, European Council on Refugees and Exiles (ECRE) |, page 32, https://asylumineurope.org/wp-content/uploads/2023/05/AIDA-FR_2022-Update.pdf

يتضح من الشكل السابق إن فرنسا لم تصل في السنوات الأخيرة المتاحة إحصائيات بشأنها إلى التعهدات المتعلقة بإعادة التوطين والذين سبق وذكرنا إنهم 5000 شخص كل عام وفي عام 2023 قامت فرنسا بتعديل حصتها لإعادة التوطين من 5 آلاف شخص إلى ثلاث آلاف شخص في 2023، وذلك بسبب وصول أكثر من 10 آلاف نازح من أوكرانيا في عام 2022 والتزاماتها بموجب آلية التضامن الطوعية الجديدة لاستقبال النازحين الأوكران[29].

8. البرازيل

منذ عام 2002 (عندما تم تنفيذ برنامج إعادة التوطين لأول مرة في البرازيل) حتى يوليو 2017، أعادت البرازيل توطين 715 لاجئًا. وفي الوقت نفسه، طورت البرازيل العديد من برامج إعادة التوطين بين عامي 2014 و2019 والتي استفاد منها 113 شخصًا من جنسيات مختلفة في أمريكا اللاتينية وأيضًا من خارج القارة وتظل هناك مُطالبات للبرازيل بزيادة تعهداتها فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين.

9. إيطاليا

يعود قرار إعادة توطين اللاجئين في إيطاليا إلى الحكومة الإيطالية. لا تشارك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأي حال من الأحوال في الاختيار النهائي للاجئين المدرجين في برنامج إعادة التوطين الإيطالي. لا يمكن للاجئين التقدم مباشرة لإعادة التوطين. حيث يكون الاتصال باللاجئين الذين يعتبرون مؤهلين لإعادة التوطين مباشرة من قبل مكتب المفوضية في الدولة الذي يقيمون فيها. وتضع شروط مرهقة لإعادة التوطين فإذا كنت لاجئًا أو طالب لجوء موجود بالفعل في إيطاليا أو الاتحاد الأوروبي، فأنت لست مؤهلاً للنظر في إعادة التوطين في إيطاليا. وبالنظر للبيانات يلاحظ إن ايطاليا كانت من بين الدول التي يعاد توطين عدد لا بأس به من اللاجئين. مع ذلك تراجع هذا العدد في عام 2022 ليصل إلى 60 لاجئ فقط مقارنة بنحو 1180 في عام 2018[30]، مع ذلك ظلت ايطاليا تُعيد توطين بعض اللاجئين خاصة الأفغان والليبيين من خلال برامج أخري مثل القبول الإنساني. منذ عام 2017، قامت المفوضية بإجلاء أو إعادة توطين 1,368 لاجئًا وطالب لجوء من ليبيا إلى إيطاليا[31].وكجزء من برنامج إعادة التوطين الوطني الإيطالي، في الفترة من 2015 إلى يوليو 2023، تمت إعادة توطين 2727 لاجئًا في إيطاليا من بلدان اللجوء الأولى غير المستقرة. إذا يلاحظ إن إعادة

[29] Annual pledging exercise, https://euaa.europa.eu/asylum-report-2023/41511-annual-pledging-exercise
[30] Data on resettlement activities in 2022, https://euaa.europa.eu/sites/default/files/publications/2023-07/AR2023_factsheet18_data_resettlement_EN.pdf
[31] https://www.unhcr.org/it/notizie-storie/comunicati-stampa/libia-1500-rifugiati-arriveranno-in-italia-con-i-corridoi-umanitari-e-le-evacuazioni-grazie-al-nuovo-protocollo-dintesa-firmato-oggi-a-roma/#

توطين اللاجئين من خلال البرامج الحكومية المشـــتركة مع المفوضـــية أقل بكثير من إعادة التوطين من خلال برامج مثل القبول الإنساني.

10. كندا

أعلنت كندا في خطط لإعادة توطين أكثر من 144 ألف لاجئًا بين عامي 2023-2025، بالتعاون مع المفوضـــية الســـامية للأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وفي وقت ســابق أعلنت الحكومة الكندية في أكتوبر أنها قد أوفت بالتزامها بإعادة توطين أكثر من 40 ألف لاجئ أفغاني بمســـاعدة المنظمة الدولية للهجرة[32]. ومع ذلك وحتى نهاية 2023 لم يكن قد وصل إلا 30 ألف أفغاني لإعادة التوطين في كندا[33]

الشكل الخامس: التأبين بين تعهدات كندًا واللاجئين المعاد توطينهم

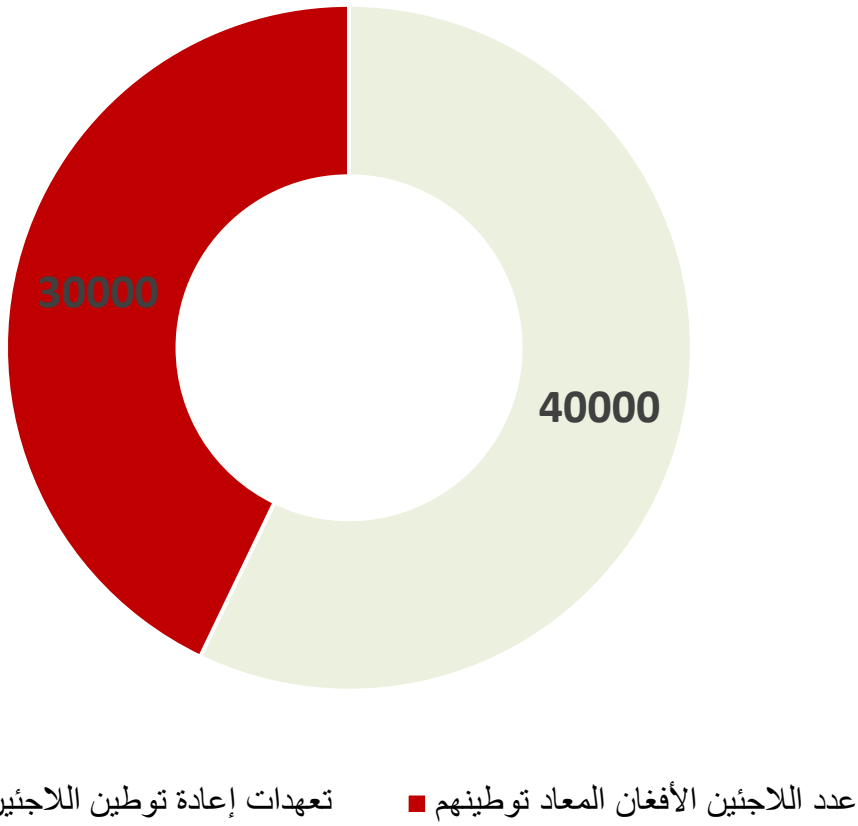

[32] More than 40,000 Afghans Resettled to Canada with IOM's Support, https://reliefweb.int/report/canada/more-40000-afghans-resettled-canada-ioms-support

[33] Minister of International Development appearance before the Standing Committee On Citizenship and Immigration (CIMM) on the government's response to the final report of the special committee on Afghanistan, https://tinyurl.com/mr33yyhv

ومع اقتراب النصـــف الأول من عام 2024 لا تزال كندًا لم تعيد توطين الأعداد الذي تعهدت بها وفي عام 2023 لم تعيد توطين إلا 30 ألف بمســاعدة من الحكومة الكندية[34]. في ســياق متصل ظلت كندا ترفض اعادة توطين بعض الجنسيات مثل اللاجئين اليمنيين.

ثالثا: التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في عمليات إعادة التوطين

لاحظت مؤسـسـة ماعت ممارسـات تمييزية اثناء عمليات إعادة التوطين هذه الممارسـات ذات بعد جنساني وقائمة على النوع الاجتماعي، فخلال الفترة من 2017-2022، كان هناك اتجاه ثابت لإعادة توطين عدد أكبر من الذكور في دول الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2022، كان هناك توازن بين الجنســين، حيث تم إعادة توطين ما يقرب من 11000 ذكر مقارنة بأكثر من 10000 امرأة. لكن بشكل عام ظلت هناك أولوية لإعادة توطين الرجال مقارنة بالنساء. وفي الولايات المتحدة تفيد اســتطلاعات الرأي عن وجود نمط من التحيز بين الجنســين في قبول طلبات إعادة التوطين من اللاجئات الســوريين خلال الفترة من 2010 وحتى 2020 وهي أخر الســنوات المتاحة فيها إحصائيات لإعادة التوطين مصنفة وفقا للجنس والعمر. وثمة احصائيات أخري تفيد بإن 31 بالمائة من اللاجئين الذين تم قبولهم في الولايات المتحدة كانوا أطفالًا تحت سن 14 عامًا، و33 بالمائة كانوا من النساء والفتيات في سن 14 عامًا، بجانب 36 بالمائة كانوا من الذكور. والفتيان بعمر 14 عامًا فما فوق[35]. وقد يؤدي رفض طلبات النســاء في برامج إعـادة التوطين إلى عودتهن إلى دولتهم الأصــليـة. ووفقـا للمقرر الخـاص المعني بحقوق المهاجرين فإن العودة القســرية إلى الدول الأصــلية خطيرة للغاية وغالبا ما تجبر النســاء اللائي يجبرن على العودة إلى بلـدانهن الأصــليـة على إعـادة التوطين داخليـا وقـد يبقين مجهولات. ويســتدعي ذلك ضــمان حصــول النســاء والفتيات اللاجئات على المعلومات المتعلقة بإجراءات إعادة التوطين.

رابعا: التحديات التي تواجه إعادة التوطين في بلد الثالث

يواجه اللاجئين أثناء محاولتهم الحصــول على إعـادة التوطين في بلـد ثالث مجموعـة من التحديات والتي تتمثل في الآتي:

- **طواعية التعهدات:** تمثل طواعية التعهدات التي تقدمها الدول تحديًا يواجه إعادة التوطين ويعد انخفاض الحصص الحكومية سببًا رئيسيًا في إعادة توطين عدد محدود

[34] Canada's Immigration Plan 2023-2025: Targets for New Permanent Residents, https://www.aussizzgroup.com/canada/blog/canada-immigration-targets-2023-2025/

[35] Refugees and Asylees in the United States, https://www.migrationpolicy.org/article/refugees-and-asylees-united-states

نسـبيًا من اللاجئين كل عام. وتفضـي طواعية هذه التعهدات وعدم وجود إلزام في تنفيذ خطط إعادة التوطين إلي نقض هذه التعهدات وعدم الالتزام بها.

- **مشاركة وكالات متعددة:** تواجه بلدان إعادة التوطين أيضاً تحديات كبيرة في معالجة عملية إعادة التوطين بكفاءة. فمن ناحية، تتطلب العمليات البيروقراطية في كثير من الأحيان مشـاركة وكالات حكومية مختلفة ومتعددة وقد يسـتغرق البت في طلبات إعادة التوطين شـهورًا أو سـنوات حتى يكتمل فحص الملفات ويعد الوقت الذي يسـتغرق في فحص طالبات إعادة التوطين من العقبات التي تواجه هذه المسـألة نظرًا لإن بعد اللاجئين الذين يقدمون طالبات يكون غير واعين بشـكل كاف بإجراءات متابعة هذه الطالبات وخلال الفترة الزمنية الطويلة قد يُغير اللاجئ بياناته ما يعيق الوصـول إليه من قبل المفوضـية أو المنظمة الدولية للهجرة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال ينُظر في طالبات إعادة التوطين بشكل مكثف من خلال فحوصات أمنية متعددة وفحوصـات خلفية في عملية تسـتغرق في المتوسـط من 18 إلى 24 شهرًا. وهي فترة طويلة للغاية. في المملكة المتحدة أيضا يستغرق البت في فحص طلبات إعادة التوطين سنوات للوصول إلى قرار.
- **الإجراءات المعقدة للإعادة التوطين**: تعد إجراءات إعادة التوطين معقدة[36]، وحتى يجري إبلاغ اللاجئين على النحو الصائب، فإن ذلك يتطلب تفسيرات كثيفة الاستخدام للوقت والموارد. قد يواجه اللاجئون حواجز ثقافية ولغوية كبيرة بجانب مسـتويات متفاوتة من التعليم، والنفاذ إلى التكنولوجيا، والإعاقات، وكلها يمكن أن تشـكل تحديًا في نقل المعلومات[37]. إلي اللاجئين الذين يسعون للحصول على إعادة التوطين.
- **عدم اسـتدامة المبادرات المعنية بإعادة التوطين**: يمثل انتهاء المبادرات التي تطلقها المفوضـية وعدم اسـتدامتها عقبة أمام ادامة إعادة التوطين في عام 2019 على سبيل المثال أطلقت مبادرة "إعادة التوطين والمسارات التكميلية" وكانت مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية (CRISP) بمثابة آلية عالمية لأصحاب المصلحة المتعددين ترمي إلى دعم الدول وأصحاب المصلحة المعنيين لتنمية برامج إعادة التوطين وتعزيز المسارات التكميلية. كما أتاحت بناء القدرات المستهدفة مثل

[36] Resettlement and Complementary Pathways Service, Division of International Protection, UNCHR , Page 4, https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/5fe06e8b4.pdf

[37] Ibid

التدريب والمساعدة الفنية ونشر الخبراء[38]. وجري تطوير المبادرة بالاشتراك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وتم إطلاقها في يناير 2020. وقد أعترف بهذه المبادرة على نطاق واسع لدعم توسيع حلول البلدان الثالثة في إطار الاستراتيجية وفي إطار مرحلتها التالية. خارطة طريق حلول الدولة الثالثة للاجئين: 2030. مع ذلك انتهت المبادرة في ديسمبر 2022 ولم يتم تمديدها.

- **التمييز في قبول طلبات إعادة التوطين:** يُعد التمييز في قبول طلبات إعادة التوطين واحدة من بين العقبات الماثلة أمام تعزيز هذه الآلية فعلي سبيل المثال يواجه اللاجئين من بعض الدول تمييزًا عند فحص طلباتهم ويفضي ذلك إلى رفضها بسبب الحظر المفروض على هذه الدول. علي سبيل المثال اشتكي عدد من اليمنيين ومن بينهم (ذ. أ) و (ح.ا) في شهادة لمؤسسة ماعت من إن الدول الأوروبية تفرض حظرًا وتنتقي أعدادًا محدودة من اليمنيين لقبول إعادة توطينهم. ليبيا أيضا من بين الدول التي تواجه تمييزًا عند فحص طلبات إعادة التوطين[39] على سبيل المثال لم يعاد توطين إلا 118 لاجئ ليبي و106 لاجئ من اليمن خلال الفترة الزمنية من 2010 وحتى 2022.

خامسا: النتائج والتوصيات

تعد عمليات إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث أمر معقد وليس باليسير ويتجلى ذلك في عدم وفاء الدول بتعهداتها ناحية هذه العمليات وعدم كفاية التعهدات والحصص التي تحددها الدول، لذلك فإن سد فجوة إعادة التوطين وتعزيز الأهداف الإنسانية لنظام إعادة التوطين العالمي يستدعي التزامات بحماية اللاجئين وتقاسم مسؤوليات الدول ذات الاقتصادات القوية ومرتفعة الدخل وبين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وأصحاب المصلحة الاخرين، وثمة تقاطع واضح بين زيادة التوترات والنزاعات المسلحة وبين زيادة احتياجات إعادة التوطين عالميًا فمع كل نزاع جديد في العالم تضاف احتياجات اضافية لإعادة التوطين وعلي هذا الأساس ثمة توصيات لدي مؤسسة ماعت:

[38] Resettlement enables refugees to relocate to another country which has agreed to admit them with a legal status ensuring international protection and ultimately permanent residence., https://www.unhcr.org/what-we-do/build-better-futures/long-term-solutions/resettlement

[39] The US Is Resettling the Fewest Number of Refugees in 40 Years, Global Citizen, https://www.globalcitizen.org/en/content/us-accepted-refugees-2018/

- ضرورة اعتماد أنظمة لرصد وتقييم برامج إعادة التوطين، ومعالجة التحديات التي تؤثر على كفاءة وفعالية واستدامة هذه البرامج؛
- استكمال المبادرات المتعلقة ببرامج إعادة توطين اللاجئين والتي تعد بمثابة مبادرات مكملة لبرامج إعادة التوطين الحكومية؛
- نشجع المقرر الخاص المعني بالمهاجرين والمقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق على نشر ورقة مشتركة تتعلق بالتحديات التي تواجه إعادة التوطين على المستوي العالمي؛
- ابداء مزيد من التعهدات الطموحة التي تعالج وتسد الفجوة في احتياجات إعادة التوطين العالمية وغير المسبوقة؛
- إشراك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم برامج إعادة التوطين والقبول الإنساني في إعداد عمليات التعهد وتحديد الأهداف والأولويات وخطط إعادة التوطين؛
- يجب على الدول الاقتصادية الكبري الاستثمار في توسيع وبدء برامج إعادة التوطين وإظهار دعم سخي لحماية اللاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية واصحاب المصلحة الأخرين؛
- إنهاء اي تمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي أو الأصل أو الجنس او العرق عند فحص طلبات إعادة التوطين؛
- ضرورة أن تقوم المفوضية السامية بدور أكبر وأكثر حسما في إجراءات إعادة التوطين وترتيبات مغادرة اللاجئين وتعزيز قدراتها على معالجة طلبات إعادة التوطين.